

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف يوم السبت ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٤٠

الرئيس: السيد تشيتساكا تشيبازيوا..... (زمبابوي)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة والثلاثين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

قبل تقديم ضيفنا الموقر لهذا اليوم، أود، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، وبالأصالة عن نفسي، أن أرحب ترحيباً حاراً بزميل جديد هو السفير فو دونغ، سفير جمهورية فيت نام الاشتراكية، الذي تولى مسؤولياته في جنيف.

واسمحوا لي الآن أن أرحب ترحيباً حاراً جداً بمحدثنا الموقر اليوم، السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي. ونحن نعرف الأهمية التي يوليها هذا البلد لنتزع السلاح، بما في ذلك أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويشرفني ويسعدني بصفة خاصة أن أدعو السيد لافروف إلى إلقاء كلمته.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) المرة الأخيرة التي تكلمت فيها أمام هذا المحفل كانت قبل أكثر من عام بقليل. ومنذ ذلك الوقت، كُرس الكثير من الجهد لتحسين الوضع الدولي. ومع ذلك، لم يحدث تغير جذري إيجابي نحو الأفضل. وعلاوة على ذلك، زاد احتمال نشوب صراع عالمي، وهو أمر شغلنا عن بذل الجهود من أجل حل المشاكل الملحة المتصلة بالحاجة إلى تعزيز الاستقرار الدولي وخلق بيئة مواتية لاتخاذ خطوات متسقة في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلىنا أن نعترف، اليوم، بأننا لم نتمكن من التغلب على الجمود في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. كما أن الجمود في أنشطة المؤتمر والذي استمر لأكثر من ١٠ أعوام يجسد بوضوح الحالة غير المواتية للجهود المبذولة لدعم الأمن الدولي. وقد تؤدي الجهود التي تبذلها مجموعات الدول "المتماثلة في طريقة التفكير" إلى حل مشاكل نزع السلاح، لكن هذه الجهود ستواجه عقبات خطيرة على المدى الطويل، وقد تؤدي في الواقع إلى تآكل الآليات القائمة، بما في ذلك آليات مؤتمرنا. ومما لا شك فيه أن ثمة صعوبات إضافية تتسبب بها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي تحدّ من تخصيص الموارد اللازمة لبرامج نزع السلاح والتحويل.

ومن الواضح في الوقت نفسه أنه ليس من الممكن، في سياق العولمة، إيجاد مخرج من الأزمة من خلال الاستعدادات العسكرية أو عن طريق اتباع مسار الحرب، كما حدث في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. ومن المؤسف أن "الحرب الباردة" أضفت الطابع المؤسسي على عسكرة العلاقات الدولية، ونحن بحاجة إلى التخلي عن هذا الاتجاه بأسرع ما يمكن.

وتعي روسيا مسؤوليتها الخاصة بوصفها قوة نووية وعضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد أوفى بلدنا بجميع التزاماته بموجب معاهدة الأسلحة الهجومية

الاستراتيجية. كما أن تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنجاح. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ خطوات جديدة في هذا المجال لكي يصبح عالمنا أكثر أمناً واستقراراً. ونحن نرحب بالبيانات التي أدلت بها الإدارة الأمريكية الجديدة لصالح النهج المتعددة الأطراف فيما يتعلق بصون الأمن الدولي ونزع السلاح. كما أننا على استعداد لأن نبدأ صفحة جديدة في علاقاتنا، على النحو الذي اقترحه شركاؤنا الأمريكيون. وقد تحدثنا بالأمس عن هذا الأمر بالتفصيل مع السيدة هيلاري كلينتون ووزيرة خارجية الولايات المتحدة. وأسفرت محادثتنا عن نتائج تبشر بالأمل، وأتوقع أن يكون أول اجتماع شخصي سيعقد بين الرئيسين ميديفيد وأوباما في لندن في بداية نيسان/أبريل اجتماعاً مثمراً. وقد يحظى بالأولوية إبرام معاهدة روسية أمريكية جديدة وملزمة قانوناً بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

واسمحوا لي أن أتلو البيان الذي أدلى به دميتري ميديفيد، رئيس الاتحاد الروسي حول هذه المسألة.

"في ٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، تنتهي صلاحية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ولا يمكن التقليل من أهمية هذا الصك في ضمان السلم والاستقرار الدوليين. فقد أدى دوراً تاريخياً في ضمان الاستقرار والأمن الاستراتيجيين، فضلاً عن الحد من ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد جعل تنفيذ هذا الصك العالم أكثر أمناً.

"ونحن بحاجة ملحة اليوم إلى المزيد من التحرك صوب نزع السلاح النووي. ووفقاً للالتزامات روسيا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تلتزم التزاماً تاماً ببلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من هذه الأسلحة الأكثر فتكاً.

"وسبق لنا في عام ٢٠٠٥ أن دعونا الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق جديد يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت ١) والحد منها، ويمكن أن يُبنى على أساس جميع العناصر الفضلى التي كانت فعالة في إطار المعاهدة الحالية، على أن يعكس الحقائق الاستراتيجية الراهنة.

"وفي التوصل إلى ذلك القرار، راعينا ضمن أمور أخرى، أنه تم الوصول إلى الحدود التي وضعتها معاهدة ستارت ١ عام ٢٠٠١. وفي الوقت الحاضر، بات عدد مركبات الإيصال الاستراتيجية ورؤوسها الحربية أقل بكثير. وبالتالي، فإن اتفاق ستارت ١ لا يضع قيوداً على روسيا والولايات المتحدة في المجال النووي والصاروخي، بل يتيح لهما في الواقع بناء ترسانات من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

"ويستند توجهنا فيما يتعلق بالاتفاق الجديد إلى ما يلي من اعتبارات. ينبغي أن يكون الاتفاق المقبل ملزماً قانوناً. وثمة أهمية مماثلة لأن يكون الصك تطلعياً وأن

يحد ليس فقط من الرؤوس الحربية، بل وأيضاً من الوسائل الاستراتيجية لإيصالها، أي الصواريخ التسيارية العابرة للقارات، والصواريخ التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة.

"كما نرى أنه لا بد من استبعاد إمكانية نشر الأسلحة الهجومية الاستراتيجية خارج الأراضي الوطنية.

"وأود أن أؤكد أن روسيا منفتحة على الحوار ومستعدة لإجراء مفاوضات مع الإدارة الأمريكية الجديدة. وأنا أشاطر رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما التزامه بالهدف النبيل المتمثل في إنقاذ العالم من التهديد النووي، وأرى هنا أرضاً خصبة لبذل جهود مشتركة.

"واعتقد أن التعاون البناء في هذا المجال سيسهم في تحسين العلاقات الروسية الأمريكية بصورة عامة.

"دميتري ميديديف"

وقد طُرح المزيد من المبادرات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي، مثل مبادرة هوفر، ومبادرة الصفر العالمي، ولجنة ايفانز - كاواجوتشي، ومنتدى لكسمبرغ، والخطة التي اقترحتها مؤخراً رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون. وتؤيد روسيا تركيز هذه المبادرات على حل قضايا الأمن العالمي على أساس متعدد الأطراف، وهي على استعداد لتقديم مساهمة إيجابية للنظر فيها.

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تقدم نحو "الصفر العالمي" إلا من خلال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والالتزام الصارم بمبدأ الأمن المتساوي للجميع. ويفترض ذلك الحاجة إلى تنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة لعملية نزع سلاح مستدامة ومتسقة. ونرى أن من بين هذه التدابير ما يلي:

- مواصلة عملية نزع السلاح النووي من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع المشاركة بسلاسة في الجهود التي تضطلع بها روسيا والولايات المتحدة بالفعل في هذا المجال؛
- منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛
- حظر نشر الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المجهزة برؤوس حربية تقليدية، وفي هذا المجال إنشاء ما يسمى القدرة "التعويضية"؛
- تقديم تأكيدات بأن الدول لا تملك "قدرة على تجهيز الأسلحة النووية للإطلاق"؛
- حظر المحاولات الرامية إلى استخدام العضوية في معاهدة حظر الانتشار النووي لتنفيذ البرامج النووية العسكرية؛

• قابلية التحقق من وقف تكديس الأسلحة التقليدية، إلى جانب الجهود الرامية إلى حل القضايا الدولية الأخرى، بما في ذلك تسوية النزاعات الإقليمية.

وأود أن أركز بصفة خاصة على العلاقة بين الأسلحة "الهجومية" و"الدفاعية". ولا يمكن تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي بينما تقوّض هذه العلاقة الجهود المبذولة من جانب واحد لتطوير نظم الصواريخ التسيارية الاستراتيجية. وهذا أمر محفوف بخطر يتمثل في تآكل الاستقرار الاستراتيجي واضطراب نظام الضوابط والتوازنات الذي يضمن التكافؤ العالمي.

وبروح من الانفتاح الاستراتيجي، نقترح بديلاً بناءً للخطط الأحادية الجانب في هذا المجال الحيوي، وهو أن تتضافر جهود جميع الدول المعنية بمواجهة التهديدات الصاروخية المحتملة. ولا تزال حزمة الاقتراحات المتعلقة بتطوير التعاون مطروحة على طاولة المفاوضات. وسنعمل على تطويرها والتحدث عنها بالتفصيل، ونحن مستعدون للعمل المشترك على أساس شراكة منصفة

ولا يزال ضمان التنفيذ الفعال والمستدام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يعتبر أمراً ذا أهمية محورية بالنسبة للأمن العالمي، وتعزيز عالمية هذه المعاهدة، بمثابة بلا شك، إحدى الأولويات. ونحن نرى أنه لا بد من التحضير للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ بوضع التوصيات المتفق عليها التي تنص على استمرار سريان مفعول المعاهدة كأداة فائقة الأهمية للسيطرة على خطر انتشار الأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى ضمان أن تفي الأطراف في المعاهدة دون قيد أو شرط بالتزاماتها المتمثلة في عدم تجزئة ركائزها الأساسية الثلاث - عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح. وتتيح دورة أيار/مايو للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي فرصة طيبة للتوصل إلى اتفاق حول سبل تسريع المفاوضات في تلك المجالات جميعاً.

ويرتبط تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة النووية ارتباطاً وثيقاً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد صدقت روسيا على هذه المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وأيدنا باستمرار دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ولا يمكن للوقف الاختياري للتجارب النووية، بكل أهميته، أن يكون بديلاً عن الالتزامات القانونية. لذا فإننا ندعو جميع الدول التي يعتبر انضمامها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وقد لاحظنا بالطبع إشارات إيجابية من واشنطن بشأن إمكانية تعديل موقفها بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونتوقع أن تتجسد تلك الإشارات في قرارات محددة تتخذها إدارة الرئيس باراك أوباما.

وسوف يؤدي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتحقيق الأمن والسلام إقليمياً وعالمياً، إلى التشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بانتهاء العملية

التي صدقت بموجبها جميع الأطراف على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مما يتيح دخولها حيز النفاذ.

ولا تزال مهمة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط ملحة. ونحن ندعو باستمرار إلى أن تصبح هذه المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وخالية، في نهاية المطاف، من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، اتخذت الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قرارات بشأن قضايا الشرق الأوسط، على النحو المشار إليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى البحث عن نهج مقبولة للجميع فيما يتعلق بتنفيذها في سياق الاستعراض المقبل للمعاهدة. ونحن على استعداد للعمل المشترك في هذا المجال أيضاً.

ولا بد من جعل أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر فعالية. والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، الذي صدقت عليه روسيا في عام ٢٠٠٧، هو أداة فعالة لتعزيز قدرات الوكالة في هذا المجال. ونحن ندعو جميع الدول إلى الانضمام له. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يصبح البروتوكول الإضافي معياراً عالمياً يستخدم للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ومعياراً جديداً ورئيسياً في مجال الصادرات النووية.

ويشكل الاهتمام متزايد في مجال الطاقة النووية السلمية أحد الاتجاهات الحالية في مجال التنمية الاقتصادية. فأمن الطاقة والمناخ يرتبطان بشكل من الأشكال بالتطبيقات النووية السلمية، التي ينبغي أن تستخدم على نطاق واسع بتوافق تام مع حق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ويتيح ذلك فرصاً جديدة للتعاون الدولي، تضمن في المقام الأول إمدادات مستقرة وآمنة من الوقود النووي للبلدان التي تطور قطاع الطاقة النووية، رهناً بالامتثال على النحو الواجب لمتطلبات نظام عدم الانتشار النووي. وتتزايد أهمية النهج المتعددة الأطراف التي يمكن أن توفر بديلاً اقتصادياً سليماً ومجدياً لتطوير جميع عناصر دورة الوقود النووي على المستوى الوطني.

وطُرحت بعض المبادرات أيضاً في هذا المجال في السنوات الأخيرة. واقترحت روسيا القيام بعمل مشترك لتطوير البنية التحتية العالمية للطاقة النووية من خلال إنشاء مراكز متعددة الأطراف من أجل تقديم خدمات دورة الوقود النووي. وكان المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم قد أنشئ في إطار شراكة مع كازاخستان في محطة أنجارسك لتخصيب اليورانيوم. ونرحب بقرار أرمينيا وأوكرانيا الانضمام إلى هذا المركز، فضلاً عن الاهتمام الذي أبداه عدد من البلدان الأخرى. ويخطط مركز أنجارسك لإنشاء مخزون احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأمين إمدادات مضمونة من الوقود في حال عدم التمكن من الحصول عليها في الأسواق.

وتمثل قدرتنا على الرد بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب على خطر الإرهاب النووي شرطاً أساسياً لضمان أمن كل دولة من الدول والمجتمع الدولي بأسره. وتمثل المبادرة الروسية - الأمريكية العالمية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي التي طُرحت في عام ٢٠٠٦ مساهمة رئيسية في هذا الاتجاه. فالمبادرة يجري تنفيذها بالفعل ويتسع مداها، إذ انضمت إليها ٧٥ دولة حتى الآن. ونحن مقتنعون بأنها ستحظى بتأييد أوسع في المستقبل. وهذا مثال جيد على كيفية التمكن من التعاون في عالم اليوم من أجل التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة.

ونحن نؤيد إعادة تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف، في المقام الأول في إطار الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، في المقام الأول. ونلاحظ مساهمة المؤتمر الرئيسية في تعزيز الأمن الدولي. ونعرب عن امتناننا لجميع الوفود وللأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه، لما بذلوه من جهود من أجل تعزيز فعالية هذا المنتدى، بما في ذلك الجهود المتواصلة لبناء توافق في الآراء فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر.

ويكتسي منع عسكرة الفضاء الخارجي أهمية خاصة في إطار مسائل نزع السلاح. وعندما عرضنا في هذا المؤتمر، في شباط/فبراير مشروع معاهدة دولية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي نيابة عن روسيا والصين، شعرنا أن منع وصول الأسلحة إلى الفضاء الخارجي أسهل من التخلص من مخزونات جديدة كبيرة من الأسلحة بعد ذلك. كما سيسهم منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في تسهيل التنبؤ بالوضع الاستراتيجي والحفاظ على سلامة الأصول المدارية. وينبغي أن تهتم بذلك جميع الدول التي تستخدم الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وننوي مع الصين أن نعرض عليكم قريباً وثيقة تلخص نتائج المناقشات التي جرت بالفعل في المؤتمر والتي تضع رداً محدداً على التعليقات الواردة بشأن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونحن نتوقع أن تكون هذه الوثيقة بمثابة مساهمة مفيدة في المفاوضات المقبلة.

وقبل عام، عرضت روسيا في هذا المنتدى أيضاً مشروعاً يحتوي على العناصر الأساسية لاتفاق قانوني دولي بشأن إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (التي تطلق من الأرض). ونكرر دعوتنا لمناقشة مفصلة لهذه المبادرة، والتي سبق أن اكتسبت قدراً كبيراً من الدعم. وتجدر علينا صدى لها في المقترحات التي تقدم بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وأيدها الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات بشأن حظر الصواريخ أرض - أرض المتوسطة والأقصر مدى. ونحن على استعداد لإجراء حوار بناء مع كل من الاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الآخرين حول السبل الممكنة للتعامل مع هذه القضايا بهدف إنشاء نظام عالمي يحظر هذا النوع من الصواريخ.

كما أننا مستعدون لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والذي ستصبح معلماً هاماً في عمليات نزع السلاح النووي وتدعيم نظام عدم الانتشار النووي.

وفي الختام، أود أن أذكر ما يلي. نحن نرى أن الجهود التي تُبذل للتنسيق بين البنود ذات الأولوية من جدول أعمال المؤتمر كي يتمكن من استئناف عمله الموضوعي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العام عن طرق للتغلب على الظواهر الهامة في عالم اليوم، سواء كان ذلك في الميادين المالية/الاقتصادية والعسكرية/السياسية والبيئية أو غيرها من الميادين. ونحن لسنا قادرين على حل المشاكل التي نواجهها الآن إلا من خلال العمل المشترك، ومن خلال استعادة الثقة في السياسة العالمية، وبذل جهود جماعية متضافرة تلبي مصالح جميع الدول والمجتمع العالمي كله. إن روسيا منفتحة على الحوار البناء وهي مستعدة للعمل المشترك مع جميع شركائها. وقد حان الوقت، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، لإحراز تقدم حقيقي في استئناف عملية نزع السلاح العالمية بناءً على جدول أعمال واسع النطاق. وأنا مقتنع بأن علينا ألا نضيع هذه الفرصة.

أشكركم على حسن إصغائكم. وأتمنى لكم النجاح في عملكم هذا العام.

الرئيس باسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أشكر وزير الخارجية على كلمته. ولدى وزير الخارجية جدول زمني حافل، ويود أن يذهب لعقد مؤتمر صحفي. أشكركم جميعاً.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠